International Jordanian Journal Aryam for Humanities and Social Sciences; IJJA
Volume1, Issue1, 2019

The Role of Drought in Economic and Spacious Transformations in the Senegalese River Countryside in Mauritania– An Analytical Study in the Geography of the Countryside

Dr. Eabd Allah Sayidi Muhamad 'Abnu

Researcher in the field of rural development, agriculture, and rural stability in Mauritania.

Received: 14/1/2019
Revised: 3/2/2019
Accepted: 4/3/2019
Published online: 28/3/2019

* *Corresponding author:*
Email: abdoullah2@yahoo.fr

***Citation: Abnu**.E.(2019). **The Role of Drought in Economic and Spacious Transformations in the Senegalese River Countryside in Mauritania- An Analytical Study in the Geography of the Countryside** . International Jordanian journal Aryam for humanities and social sciences; IJJA, 1(1).*
https://doi.org/10.65811/116

©2019 TheAuthor(s). This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution 4.0 International (CC BY 4.0) license. https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

International Jordanian journal Aryam for humanities and social sciences: Issn Online **2706-8455**

Abstract: The drought and the scarcity of the lands that are suitable for agriculture and the lack of rain rates, and its variation and weakness, according to the years, led to a strong and increasing displacement from the countryside to the Mauritanian cities, thus rapidly developed social life and the economic and living conditions of the population were developed, and the most population of the profession of agriculture and development was surrounded by professions More due to their point of view -such as trade and employment in the public or private sector .., and based on drought and the negative effects of the field, social and economic .. For the population, this study deals with research and analysis the most important causes and problems of drought and climate changes in Mauritania and its role in transformations The field, economic and social in the Mauritanian countryside, and the study aims to highlight the most important effects of drought on the environmental and human mediums in Mauritania, and to achieve these goals the study followed a set of curricula such as descriptive, analytical and comparison.

Keywords: Desertification and drought, economic transformations, social transformations, field transformations, sustainable development, rural development.

دور الجفاف في التحولات الاقتصادية والمجالية في ريف النهر السنغالي الباحث عبدالله سيدي محمد ابنو

الملخص: لقد أدى الجفاف وما خلفه من ندرة في الأراضي الصالحة للزراعة وقلة معدلات الأمطار وتباينها قوة وضعفا بحسب السنين إلى نزوح قوى ومتزايد من الريف الى المدن الموريتانية، وتطورت بذلك الحياة الاجتماعية بشكل متسارع وانحطت الظروف الاقتصادية والمعيشية للسكان، وعزف أكثر السكان عن مهنة الزراعة والتنمية الى مهن أكثر مردودية -من وجهة نظرهم – كالتجارة والتوظيف في القطاع العمومي أو الخصوصي..، وانطلاقا من الجفاف وما خلفه من آثار سلبية على المستوى المجالي والاجتماعي والاقتصادي.. للسكان فإن هذه الدراسة تتناول بالبحث والتحليل أهم أسباب ومشاكل الجفاف والتغيرات المناخية في موريتانيا ودورها في تحولات الوسط المجالي والاقتصادي والاجتماعي في الريف الموريتاني، وتهدف الدراسة إلى إبراز أهم آثار الجفاف على الوسطين البيئي والبشري في موريتانيا، ولتحقيق تلك الأهداف تبعت الدراسة مجموعة من المناهج كالوصفي والتحليلي والمقارن.

الكلمات المفتاحية: التصحر والجفاف، التحولات الاقتصادية، التحولات الاجتماعية، التحولات المجالية، التنمية المستدامة، التنمية الريفية.

المقدمة

إن التحول يعني الانتقال من وضعية سابقة إلى وضعية أخرى لاحقة، كما يقصد به جميع التحولات التي تطرأ على الوسط الطبيعي والبشري وتطبع الميدان الاقتصادي والاجتماعي والسلوكي والثقافي والسياسي (بودواح محمد، ٢٠٠١، ص٣) ويعتبر موضوع التحولات إشكالية معاصرة تطرح نفسها بحدة نظرا لكونها تتخذ مظاهر وأبعادا متعددة،(لحسن جنان، ١٩٨٨، ص ٣٣) نتيجة ترابط العوامل والميكانزمات المتداخلة فيها، وتباينها الزماني والمكاني وانعكاس هذه التحولات على مختلف الحياة الاجتماعية والاقتصادية والمجالية مع اختلاف نتائجها، ذلك أن التحول من وضعية إلى أخرى لا يعني بالضرورة قفزات كمية وكيفية نحو التقدم والتطور، بل قد يكون أحيانا تراجعا إلى الوراء سواء على المستوى الاقتصادي والاجتماعي (بودواح محمد، ٢٠٠١، ص ٣).

أهمية البحث :تكمن أهمية هذا البحث في كون مشكل الجفاف والتصحر يعتبران من أهم المشاكل التي أدت إلى تحولات عميقة في الأرياف الموريتانية، وبالتالي فان تسليط الضوء على هذا النوع من القضايا له دور كبير في تحديد واقع هذه التحولات سواء على المستوى المجالي او الاقتصادي.

إشكالية البحث :ينطلق هذا البحث من إشكالية عامة تتمثل في كون التحولات التي يشهدها المجال الموريتاني تعتبر من أهم التحديات التي تواجه الدولة الموريتانية ولعل الإشكال الصعب الذي تعيشه منطقة ريف النهر السنغالي بموريتانيا هو الاختلاف القوي الذي تعيشه سواء من حيث السكان وكثافتهم أو من حيث وسائل الإنتاج وطرق الاستغلال، نظرا لدور الظروف المناخية المتمثلة في الجفاف والتصحر الذي أدى إلى تحولات مختلفة داخل منطقة ريف النهر السنغالي بموريتانيا.

لهذا جاءت إشكالية البحث التي تنطلق من فرضية تتمحور حول أهم التحولات المجالية والاقتصادية لأن طبيعة الموضوع تفرض معالجة مختلف أبعاده وعلى جميع المستويات قصد تحديد الأهداف المتوخاة.

الأهداف المتوخاة:

تسعى الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:

- التعرف على أهم التحولات المجالية والاقتصادية في ريف النهر السنغالي والعوامل المساعدة .
- إبراز الدور الذي تقوم به الأنشطة الفلاحية في التحولات المجالية والاقتصادية على مستوى

الريف الموريتاني.

منهجية البحث: لدراسة هذا الموضوع فقد تم إتباع مناهج علمية تتناسب مع هذا النوع من البحوث كالمنهج الوصفي والتحليلي والمنهج التاريخي لتتبع التطور التاريخي لهذه الظاهرة وأسباب نشأتها، ثم المنهج الاستقرائي.

أولا: التحولات المجالية في ريف النهر السنغالي بموريتانيا

لقد أدى الجفاف وما خلفه من ندرة في الأراضي الصالحة للزراعة وقلة معدلات الأمطار وتباينها قوة وضعفا بحسب السنين واعتماد الناس – رغم ذلك كله – على التنمية الحيوانية والإنتاج الزراعي، وما يحظى به هذان النشاطان بين الأنشطة الاقتصادية الأخرى من أهمية في حياة السكان المحليين قديما إلى نزوح قوى ومتزايد من الريف الى المدن وتطورت الحياة الاجتماعية بشكل متسارع وانحطت الظروف الاقتصادية والمعيشية للسكان، وعزف أكثرهم عن مهنة الزراعة والتنمية الى مهن أكثر مردودية - من وجهة نظرهم – كالتجارة والتوظيف في القطاع العمومي أو الخصوصي..، وانطلاقا من الجفاف وما خلفه من آثار سلبية على المستوى المجالي والاجتماعي والاقتصادي.. للسكان فإننا سنحاول معالجة التحولات المجالية إن انطلاقا من:

على مستوى المجال الفلاحي:

ظهور زراعة الأرز في المنطقة وتطورها

بعد الجفاف الذي ضرب البلاد سنة ١٩٧٢/١٩٦٩ أولت السلطات الموريتانية اهتماما كبيرا للقطاع الريفي خصوصا الزراعة المروية وذلك بتحقيق مجموعة من الأهداف(مفوضية الأمن الغذائي: الخطة القومية للأمن الغذائي ١٩٩٣، ص ٢٧) ، أهمها بلوغ الاكتفاء الذاتي الغذائي من خلال زيادة استقرار الإنتاج الزراعي وذلك بالاعتماد على الزراعة المروية عن طريق الإعداد الهيدرو- زراعي للأراضي القابلة للري على الضفة اليمنى لنهر السنغال، حيث اتضح أن الري هو السبيل الوحيد إلى زيادة وضمان محصول زراعي جيد (Schéma d'aménagement du territoire ; 1986 p: ٦٦) وفي هذا الإطار قامت بإنشاء مجموعة من الأجهزة أهمها:

الشركة الوطنية للتنمية الريفية (صونادير): أنشئت الشركة الوطنية للتنمية الريفية سنة ١٩٧٥ برأس مال قدره ٢٧ مليون أوقية و أوكل إليها تنفيذ سياسة الدولة في القطاع الزراعي وإنجاز البرامج الوطنية لتنمية البرامج الوطنية للقطاع الريفي من أجل إنتاج يستجيب أكثر لحاجيات البلاد مع إعادة استثمار وسطها

الطبيعي وكلفت بالمهام التالية(وزارة التخطيط ، ١٩٨٠ ص :١١)

- تحديد برامج استصلاح الأراضي الزراعية وفق توجهات الحكومة التي تركز على الأراضي المحاذية للنهر.
- تشخيص ودراسة وإنجاز مشاريع الاستصلاح الواردة في البرنامج الزراعي.
- تثبيت الفلاحين في الأراضي المستصلحة وتنظيمهم وفق تعاونيات زراعية وتأمين المدخلات الزراعية لهم.
- تكوين المزارعين وإدخال التقنيات الحديثة للزراعة المروية.

ومن أجل تقريبها من المزارعين تم إنشاء إدارات جهوية في المناطق الزراعية المروية:(الإدارة الجهوي للتنمية الريفية بولاية اترارزه ، ١٩٩١، ص٢١).

- اترارزة ١٩٧٩
- بوكي ١٩٨٣
- كيهيدي ١٩٨٤
- فم لكليته ١٩٨٦
- كوري ١٩٨٧
- الصندوق الوطني للقرض الزراعي :

لم تنهج موريتانيا سياسة قرضية واضحة قبل سنة ١٩٨٥، التي سبقتها مجموعة من المحاولات تعود إلى الفترة الاستعمارية عن طريق الشركات الأهلية للإهاب، تم إنشاؤها لهذا الغرض، تقوم ببيع وكراء الآلات الزراعية للمزارعين شريطة أن يدفعوا قسطا من ثمن الكراء ليتم تسديد ما تبقى من الديون المستحقة خلال دفعات موزعة عبر فترات تتراوح ما بين ٣ إلى ٥ سنوات، غير أن هذه المحاولة لم تعمر كثيرا وتم استبدالها بنظام جديد للقرض يتولى بموجبه الصندوق المركزي للقرض في موريتانيا الذي تم إنشاؤه سنة ١٩٦١ هذه المهمة (وزارة التخطيط: الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٣/١٩٦٦، ص: ٩-١٠) ، لتفشل مهمته وتتحول فيما بعد إلى البنك الموريتاني للتنمية، واستمرت تلك المهمة حتى إنشاء صونادير سنة ١٩٧٥وكلفت بنفس المهمة حتى سنة ١٩٨٥، وفي إطار برنامج الإصلاح الزراعي الذي في إطاره تم تبني تعديل نظام القرض الزراعي في منطقتين من مناطق حوض النهر من بينهما منطقة اترارزة التي تم فيها إنشاء هيئة مستقلة لتمويل قطاع الري ذات طابع تعاضدي، يكون المزارع شريكا فيها تعرف باسم "التعاضدية الزراعية للقرض والادخار لأعالي النهر" وبعدها تم

إنشاء التعاونية الزراعية للقرض والادخار باترارزة مقرها في روصو سنة ١٩٩٢ (وزارة التنمية الريفية، ١٩٩٤، ص: ٢٣-٢٤).

وفي إطار هذا البرنامج الذي يهدف إلى ترقية القطاع الخاص عن طريق خلق مناخ خاص يساعد على ذلك ويعتمد أساسا على تحرير التجارة وحماية السوق الوطنية وتأمين العقارات وإنشاء قرض زراعي مستقل هدفه رفع ومضاعفة مردودية إنتاج القطاع الزراعي، وتحقيقا لهذا الهدف تم إنشاء عدة وكالات جهوية للقرض الزراعي على طول امتداد الضفة اليمنى، حيث كانت ولاية اترارزه من بين أول ثلاثة مناطق زراعية أنشئ فيها صندوق للقرض الزراعي الذي وضع برنامجا لتقديم القروض وشروط الاستفادة منها، ويقدم الصندوق قروضا قصيرة الأجل تقدم للمزارعين والتعاونيات قبل العملية الإنتاجية، وتعرف بقروض الحملات لأن الهدف منها هو تمويل مستلزمات الحملة الزراعية وذلك بإمداد المزارع بالبذور والأسمدة ولا يستفيد منها إلا المزارعين الذين سددوا القروض السابقة وتبلغ مدتها سنة واحدة بمعدل فائدة تراوح ما بين ٨,٥% في التسعينيات و١٥% حاليا(MDRE 2004, p : ٤٦)

أما القروض متوسطة وطويلة الأجل فتهدف إلى تمويل مشتريات المزارعين من مضخات وآلات، يتطلب اقتناؤها تكاليف باهظة لا يمكن للفلاحين توفيرها (Stratégie agro-alimentaire de la Mauritanie 2001,p :26-27)تبلغ فترة تسديدها ما بين ٤.٣ سنوات بالنسبة للقروض متوسطة الأجل و٤ . ٨ سنوات بالنسبة للطويلة الأجل.

اتحاد تعاونيات القرض الزراعي والادخار في موريتانيا: UNCACEM

أنشئ هذا الاتحاد في ٢٦ نوفمبر ١٩٩٢، مقره في نواكشوط، ويقتصر نشاطه على الزراعة المروية ويهدف إلى

- تحسين قواعد وإجراء منح القروض وتسديدها.
- إمداد المنتسبين للاتحاد باحتياجاتهم الأساسية من القروض.
- تكوين وتأطير مزارعي مختلف التعاونيات التابعة للاتحاد.
- البحث لدى الهيئات الدولية والبنوك وممولي الصناديق عن التمويلات التي يحتاجها
- الاتحاد.

- تفتيش ومراقبة التعاونيات الزراعية التابعة للاتحاد.

يتكون الاتحاد من المزارعين أنفسهم كمساهمين، ويقدم أغلب قروضه على شكل عيني، ذلك لضمان استعمالها في القطاع الزراعي، تتميز بقلة الفائدة، وطول فترة التسديد، بالإضافة إلى سهولة شروط القروض(إذ أن الشرط الأساسي للحصول على القرض هو الانتساب لإحدى التعاونيات التابعة للاتحاد).

ويدخل هذا النظام الجديد للقرض الزراعي في إطار برنامج التركيز على الزراعة المروية من أجل تطويرها، مما جعل الدولة تبحث عن مصادر جديدة للتمويل، الشيء الذي جعلها تقوم بتشجيع هذا النوع من الاتحادات، وبعد تخلي بنك التنمية عن منح القروض ١٩٩٢ أصبحت المهمة موكلة إلى اتحاد تعاونيات القرض والادخار في موريتانيا الذي أصبح يتولى تمويل الحملات الزراعية (.(17- 16: p 1998 B C M

المركز الوطني لإنتاج البذور:

تم إنشاؤه سنة ١٩٩٢ بموجب تمويل مدته ٥ سنوات برأسمال قدره ١٥٠,٣٧٧٥ دولارا أمريكيا تتولى المنظمة العالمية للأغذية والزراعة الإشراف الفني عليه، ويهدف المركز إلى توفير البذور المحسنة للزراعة الأكثر مردودية وملاءمة وإدخال تقنيات زراعية جديدة لاستثمار الأراضي، بدأ عمله سنة ١٩٩٣ وبلغ إنتاجه ٩ أطنان من البذور المحسنة شمل ٧ أصناف من بذور الأرز المحسنة من أهمها : الساحل ١٠٨ SAHEL الذي تتراوح مدته من ٩٠ إلى ١٠٠ يوما والساحل ٢٠١. ٢٠٢ SAHEL مدته ١٢٠ يوما، وينتج المركز البذور القاعدية المحسنة لبيعها بأسعار رمزية (١٠٠ أوقية /كلغ) للمزارعين الذين تنتج البذور في حقولهم الذي يتولى المركز تأطيرها، وتكوين المزارعين على تقنيات وصيانة وتخزين هذه البذور

وقد أدى ظهور الزراعة المروية (الأرز) في منطقة النهر إلى تراجع بعض الزراعات الأخرى خصوصا المطرية منها وبالرغم من تراجع هذه الزراعات في منطقة الدلتا إلا أنها مازال بعضها يشكل مصدر عيش بعض الساكنة الجنوبية من البلاد، نظرا لأهمية التساقطات المطرية، من جهة وتركيز ساكنة الضفة اليمنى على الزراعة المروية، التي ظهرت في المنطقة مع نهاية الستينيات، كأول تجربة قامت بها الدولة بفضل التعاون الموريتاني الصيني، هذه التجربة شكلت اللبنة الأولى لإدخال هذا المزروع "الأرز" إلى مصاف المزروعات الأخرى الذي ما لبث أن أصبح المزروع والمنتوج الأول في منطقة ريف النهر السنغالي بموريتانيا رغم اختلاف أسباب اختيار الفلاحين ومبرراتها لهذه الزراعة.

مبررات زراعة الأرز في منطقة الدلتا لنهر السنغال بولاية اترارزة

نجد أن ٧٨% منهم أخذوها للرفع من الدخل نتيجة ضعف مردودية الزراعات التقليدية، بينما ١٤,٤% أخذوها عن طريق التقليد، واختفت في العينة المستجوبة اكتساب زراعة الأرز عن طريق التجربة، هذا الاختلاف في مبررات إدخال زراعات جديدة انعكس على أسباب اختيار الفلاح لهذا المزروع التي تفاوتت أسباب اختياره تفاوتا بينا بين الفلاحين. إذ نجد أن نسبة ٧٨% اختارته لأسباب اقتصادية، بينما ١٦,٤% عملت في زراعة الأرز لعوامل اجتماعية أهمها المحافظة على التماسك القبلي، بينما نسبة ٧,٦% اختارته لأغراض أخرى من أهمها المحافظة على الملك العقاري، هذه الوضعية أثرت على مدى اقتناع الفلاحين بهذه الزراعة.

مدى قناعة الفلاحين بزراعة الأرز في منطقة ريف النهر السنغالي بموريتانية نتيجة لانعكاسات الجفاف على المنطقة وما رافقها من محاولة استقرار السكان الرحل حول مناطق ارتكاز المياه والبحث عن نشاط اقتصادي بديل للنشاط الرعوي الذي تحطمت ركائزه بسبب الجفاف، كان النشاط الزراعي بالرغم من قدم ممارسته في المنطقة أهم نشاط اعتمد عليه السكان، هذا الاعتماد أدى إلى تحول على مستوى المجال غير الفلاحي، وذلك تبعا لنوعية السكن والتغيرات التي طرأت عليه والعوامل الداخلة في هذه التغيرات، ثم التجهيزات السكنية التي يمكن اعتبارها عاملا مهما مرتبطا بالتحولات الاقتصادية وارتفاع الدخل من جهة وتأثير العوامل الحضرية. المدن على نفسية وسلوك المجتمع القروي.

تطور السكن القروي: يرتبط تطور السكن القروي بمختلف المتغيرات الاقتصادية والاجتماعية والطبيعية والسلوكية والنفسية، وهكذا نجده يختلف في الشكل ومادة البناء والمساحة والوظائف المنوطة به، فهو يتطور ويتغير ليندمج ويتلاءم مع الإمكانات المادية والفكرية لهؤلاء السكان، ولا يشذ شكل تشييد السكن في منطقة الدلتا بولاية اترارزه عن هذه القاعدة، فهو وليد معرفة السكان بطبيعة البيئة الموريتانية، لذا جاء ملائما للظروف المناخية الحارة حيث أقيمت المساكن على اختلاف أشكالها وأنواعها بطريقة تسمح بمرور التيار الهوائي داخلها، كما أخذت سقوفها أشكالا قبابية لتبديد الحرارة وعكسها، وقد كان للتحولات الاقتصادية التي شهدتها موريتانيا عموما ومنطقة النهر خصوصا، نتيجة محاولة الدولة النهوض بالقطاع الفلاحي، التكثيف الزراعي منذ بداية الثمانينيات وإصدار قانون الإصلاح العقاري ١٩٨٣. أثره البالغ في تطوير أنواع وأشكال السكن في المنطقة.

فقبل ١٩٧٠ كان المجتمع الموريتاني يتشكل بنسبة تفوق ٩٠ % من الرحل يسكنون الخيام (Rapport sur le développement Humain durable en Mauritanie 1996 p : ٥٠ - ٥٤) حيث كان نمط العيش السائد والتنظيم الاجتماعي يفرضان على السكان هذا النوع من السكن غير

الثابت لسهولة طيه ونقله وبنائه وكذلك الشيء بالنسبة للحصول على مادة صناعته، إذ كانت تصنع الخيمة من وبر الأغنام والإبل ومع التحولات التي شهدتها موريتانيا عموما نتيجة الجفاف {القضاء على أهم مصادر مادة الخيمة الموريتانية} ودخول السكان مصاف التمدين ووجود مواد بديلة لمادة الخيمة خصوصا المواد النسيجية أدى إلى تحول الخيمة الموريتانية، لا من ناحية شكلها وإنما من حيث مادة صنعها(التحول من وبر الحيوانات إلى القماش)، كما أدت هذه التحولات إلى إدخال أنماط سكنية جديدة من البناء غير معروفة أصلا تتخذ أشكالا مكعبة ومربعة أحيانا تتكون في الغالب من غرفة واحدة يتم تشييد جدرانها من الإسمنت أو التراب "الطين" أو الحجارة، وسقفها إما أن يكون من صفائح الزنك أو صفائح الخشب، كما أدى دخول مواد البناء "الإسمنت والحديد.." إلى المنطقة إلى تغير في نمط السكن حيث أصبحت البيوت في المنطقة تبنى جدرانها من الاسمنت وسقفها من صفائح الزنك وأحيانا من الإسمنت والحديد أو من الحجارة وسقفها من مواد محلية.

وحسب الدراسة الميدانية فإن هذه الأشكال الموجودة من السكن، ما زالت قائمة لكنها تتباين بين الفلاحين، حيث يلاحظ أن أغلب الفلاحين الصغار(أصحاب الحيازات الفلاحية الصغيرة) ما زالوا يسكنون في الخيمة وما وازاها (الكوخ، العريش،)، أما فئات الفلاحين المتوسطين والكبار فإن مساكنهم أكثر حظا من الأولى، ومهما يكن فإن دراسة نوع السكن لدى هؤلاء الفلاحين ستوضح مزيدا من التحولات التي شهدتها هذه المساكن انطلاقا من التغيرات التي طرأت عليها ومصادر تمويلها.

نوع السكن القروي:إن نوع السكن له ارتباط وثيق بالوضعية الاقتصادية والاجتماعية للفلاحين، وانطلاقا من ذلك فقد أظهر العمل الميداني زيادة واضحة للسكن الهش (الطين، الخيمة، الكوخ، ...) حيث أظهر أن نسبة ٦٦% من الفلاحين الذين تم استجوابهم يسكنون في مساكن هشة وإن كانت هذه النسبة تختلف حدتها حسب لفئات الحيازة الفلاحية.

السكن حسب النوع في منطقة ريف النهر السنغال في ولاية اترارزة حيث يرجع طغيان السكن الهش في المنطقة مقارنة بالمستوى الوطني (٥١,٥% على مستوى الوسط الريفي و٤٢,٧٢% على المستوى الحضري) ((RGPH 1988 Volume III P : 480 إلى ضعف شبكات الطرق في المنطقة وصعوبة ولوجيتها، خصوصا في الفترات المطرة، حيث يلاحظ أنه كلما ابتعدنا من خط روصو نواكشوط في اتجاه كرمسين، كلما زادت نسبة تكلفة النقل خصوصا إذا كانت المواد المحمولة ثقيلة، كالإسمنت والحديد وبالتالي ارتفاع أسعارها(نجد مثلا ٥٠ كلغ من الإسمنت في روصو بـ ٢١٠٠ أوقية بينما نجدها في كرمسين ب: ٣٠٠٠ أوقية وفي آوليك ٢٦٠٠ أوقية)، هذه الوضعية السعرية للمواد المستخدمة في البناء حتمت على الفلاحين في القرى المدروسة تباين إمكانية تغيير مساكنهم وتوسيعها، لذلك فإن توزيع السكن حسب نوعه لا يعتبر كافيا لإبراز التحولات المجالية مما يفرض الحديث عن حجم السكن والتغيرات الطارئة عليه وتاريخه.

حجم السكن القروي :لم تقتصر التحولات المجالية على نوع السكن بل يلاحظ أيضا تحولات على مستوى حجم السكن، لكنه يتفاوت تفاوتا محدودا نظرا إلى أن الغالبية من الأسر ٩٨,٦ % إنما تعيش في مساكن لا تتجاوز في المتوسط غرفة إلى ثلاثة غرف في حين نجد أن عدد المساكن التي لا يتجاوز حجمها غرفة واحدة بلغت على المستوى الوطني حسب تعداد ١٩٨٨(٦٠,٦%) بالنسبة للسكان المستقرين، لكنها كانت أخفض في الوسط الحضري ٥٣,٧% منها في الوسط الريفي ٦٦% في حين شكلت المساكن التي تتألف من غرفتين إلى خمسة غرف٣٥%، منها ٤١,٩% في الوسط الحضري و ٢٩,٦ % في الوسط الريفي (سيدي عبد الله ولد المحبوبي، ١٩٩٧، ص: ١٦٩).

عدد غرف المساكن حسب الفلاحين:

ومن الملاحظ إذن أن السيادة المطلقة كانت للمساكن ذات الحجم المحدود غرفة إلى غرفتين وتتناقص النسبة بصورة مضطردة كلما زاد عدد الغرف، كما أنه من الملاحظ في بيانات تعداد ١٩٨٨، أن المنزل قد يأوي أكثر من أسرة واحدة (سيدي عبد الله ولد المحبوبي، ١٩٩٧، ص: ١٦٩).

وهذه الظاهرة لا حظناها خلال العمل الميداني في منطقة الدلتا خصوصا في القرى التي يشكل الزنوج أغلب سكانها، حيث أن ٩٦% من المساكن المكونة من غرفة واحدة تسكنها أسرة واحدة وهي نسبة مرتفعة مقارنة بالمستوى الوطني حسب تعداد ١٩٨٨ (٨٦,٤٧ % في الوسط الحضري و٩٤,٤٩% في الوسط الريفي) (سيدي عبد الله ولد المحبوبي، ١٩٩٧، ص: ١٦٩.(

في حين نجد ٣,٤٠% من المساكن المكونة من غرفتين فما فوق يسكنها أكثر من أسرة، هذه الأسر التي تسكن في منزل واحد تربطها روابط الأبوة حيث يسكن الابن داخل منزل أبيه أو البنت المطلقة أو الأرملة داخله وهذا يعكس لنا مدى ترابط الأسر داخل تلك المجتمعات.

وإذا كانت دراسة تطور السكن وحجمه ذات دلالة مهمة على حدوث تحولات مجالية غير فلاحية في المنطقة فإن دراسة المواد المستخدمة في البناء والتغيرات التي طرأت عليه وتاريخها والتجهيزات التي جهزت بها والعوامل المتدخلة في ذلك تعتبر مؤشرا مهما في تقييم تطور عقلية المجتمع وتحوله، وما لذلك من ارتباط وثيق بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية وحتى السلوكية للمجتمع.

المواد المستخدمة في البناء :إن عدم خضوع المنطقة خصوصا وموريتانيا عموما لهندسة معمارية متعارف عليها وانعدام مخططات للتنمية الحضرية إذا ما استثنينا بعض المدن الكبيرة" نواكشوط وانوذيبو" وغياب مراقبة الدولة للعمران (إلا ما كان منه حديثا تخوفا من زيادة وانتشار أحياء الصفيح "الكزرات") جعل من

الصعب الحديث عن مورفولوجية معمارية في المنطقة، حيث أن السمة السائدة سواء في الوسط الحضري أو الريفي أن السكان عندما يريدون تشييد سكن معين يتجهون نحو البناء(العامل) الذي اكتسب خبرة البناء عن طريق التجربة فقط والوسط ويشرحون له ما يريدون بناءه، وعلى الرغم من بساطة هذا الأسلوب وضعف الخبرة الفنية والهندسية إلا أنه يبقى وليد المعرفة بطبيعة البيئة السائدة الحارة مما يجعل أخذ تلك المعطيات أمرا ضروريا دائما لدى البنائين، حيث يشيد المسكن كما أسلفنا بطريقة تسمح بمرور الهواء داخله.

أما من حيث المواد المستخدمة في البناء فإنها متعددة ومتنوعة حسب طبيعة وشكل المسكن ومنها الأكثر استخداما الإسمنت والطين والخشب (أغصان الأشجار والحصائر...) ويرتبط مدى استخدامها بالقدرة المادية للفلاحين، وقد أظهرت الدراسة الميدانية أن النسبة الأكبر من جدران المساكن المشيدة تم بناؤها من الطين (٦٠%) من البيوت المبنية وهي نسبة تعكس هشاشة البناء في المنطقة مقارنة بالمستوى الوطني (٤٠%) (RGPH 1988 P : ٣٢٠ – ٣٢٥) من البيوت تستخدم في بناء الجدران إما الحجارة أو الإسمنت أو هما معا، ويحتل بناء الجدران بالإسمنت المرتبة الثانية ٢١% والحطب نسبة ٩% وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالمستوى الجهوي (٣٣,٧٨% تستخدم الإسمنت ١١,٥٤% تستخدم الحطب)، أما على مستوى المواد المستخدمة في السقوف فقد شكلت الأسر التي استخدمت أغضان الشجر والحصير نسبة ٤٠% وهي نسبة عالية مقارنة بالمستوى الجهوي ٢٧%.

المساكن حسب المواد المستخدمة في البناء في منطقة ريف النهر السنغالي

ويمكن إرجاع ارتفاع نسبة السقوف المبنية بأغصان الأشجار والحصير مقارنة بالتي تستخدم الإسمنت المسلح وصفائح الزنك إلى أن أغلب المباني المشيدة تم بناء جدرانها بالطين وبالتالي لا يمكن استخدام الإسمنت المسلح في بناء السقوف نظرا لضعف الجدران، ويمكن مقارنة هذه النتائج بالمستوى الوطني ١,٩٣ % تستخدم أغصان الأشجار والحصير، ٣٩,٣٦% تستخدم الإسمنت المسلح والزنك (RGPH 1988 Vol III P : ٣٢٧).

أما على مستوى أرضيات المساكن فيلاحظ من خلال العمل الميداني أن ٦٠% من الفلاحين استخدموا الإسمنت في أرضيات المنازل وهي نسبة مهمة مقارنة بالمستوى الوطني ٣٧% في حين لم تتجاوز نسبة الزليج إلا ٠,٥ % (المستوى الجهوي ٣,٥%) أما النسبة الباقية من الأسر فقد استخدمت وسائل أخرى، ويمكن إرجاع ارتفاع نسبة الإسمنت في أرضيات المنازل إلى محاولة الفلاحين عصرنة منازلهم، لكن الظروف الاقتصادية لهؤلاء الفلاحين كانت الأساسية والأهم في مدى قدرة الفلاح على استخدام هذه المواد وجلبها، والتي بدورها يمكن أن تحدث تغيرات داخل المنازل.

التغيرات الطارئة على السكن ومصادر تمويلها:

إذا كانت دراسة نوع السكن وحجمه والمواد المستخدمة في بنائه تعطي فكرة عن التحولات المجالية على المستوى غير الفلاحي للمنطقة فإن دراسة التغيرات الطارئة على هذه المساكن ومصادر تمويلها وتاريخها تعطي فكرة ذات دلالة لهذه التحولات، لذا أظهرت الدراسة الميدانية أن نسبة٧٦,٨% (٥٦ فلاحا) تمكنوا من تغيير مساكنهم في حين لم تتمكن النسبة الباقية ٢٣,٢% (١٧ فلاحا) من تغيير هذه المساكن، لكن هذا التغيير يختلف ويتباين من حيث نوعه وشكله بين هؤلاء الفلاحين حسب فئات الحيازة الفلاحية.

أما من حيث التوسع فقد أظهرت نتائج العمل الميداني أن من بين الذين استطاعوا توسيع منازلهم من الفلاحين لم يتجاوزوا ١٢,٣% (٩فلاحين)، ويعزى هذا الضعف الكبير في توسع المنازل إلى تدني المستويات الاقتصادية للفلاحين.

وفيما يخص بعض المرافق الأساسية للمنزل فإن توفرها يتباين لدى هؤلاء الفلاحين، لذلك فإن نسبة المساكن التي تتوفر على مرحاض لا تتعدى ٦% وهي نسبة ضعيفة مقارنة مع مثيلتها بالوسط الريفي على المستوى الوطني ٤٥,٣% وفي الوسط الحضري و٨٤ % (RGPH 1988 Vol III P ٥٠٠-٥٠٥).

وضمن المكونات الحيوية للمسكن أوضحت نتائج العمل الميداني أن نسبة قليلة من الفلاحين تستخدم مطبخا عصريا ٢,٧٤ %(٢فلاحين) و شعبي ٩٧,٣% (٧١ فلاحا) وهي نسبة ضعيفة مقارنة بالمستوى الوطني ١٧,٤% مطابخ عصرية، ٧١,٦% مطابخ شعبية، والنسبة الباقية غير محددة، إذ تمارس تهيئة الطعام بالأسلوب التقليدي للأرياف الموريتانية، وهو ما قد يفسر تدني الدخل لدى هؤلاء الفلاحين، ولكنه كذلك يظهر تأصل أساليب الحياة الريفية في المنطقة، ويتعزز هذا المنحى من خلال بيانات الطاقة المستخدمة للطبخ، حيث أظهرت نتائج العمل الميداني أن أكبر نسبة من الأسر لازالت تستخدم الحطب كوقود لعمليات الطهي وذلك بنسبة تفوق ٩٠% من الفلاحين مقابل ٤% يستخدمون غاز البوتان والنسبة الباقية غير محددة .

ويعود ارتفاع نسبة استهلاك الحطب وما له من انعكاسات بيئية خطيرة إلى عدم مؤهلات المسكن لاستخدام الغاز داخله من جهة ولارتفاع تكاليف هذا الأخير(٥٠٠ إلى ٦٠٠ أوقية/٣كلغ من الغاز) وندرته من جهة أخرى ، ولتوفر المادة الأولية للحطب (الغابة) وعدم مراقبة السلطات المعنية لهذا النوع من الممارسات عليه مما جعله سلعة يعتمد عليها الكثير من سكان المنطقة للمتاجرة به خصوصا في الفترات غير الزراعية .

ونظرا لعدم توفر أغلبية منطقة ريف النهر السنغالي بموريتانيا على شبكة للكهرباء، فقد ظلت التجهيزات المنزلية شبه معدومة (باستثناء فلاح واحد لديه طاقة شمسية) وخاصة منها المستهلكة للطاقة

الكهربائية (التلفاز والثلاجة والهاتف)، أما بخصوص الماء الصالح للشرب (الحنفيات) فباستثناء ٧ من الفلاحين(٩,٦%) الذين يتوفرون على حنفيات فإن الباقي من هؤلاء الفلاحين يعتمدون إما على مياه الآبار أو مياه النهر.

وإذا كان الحديث عن التغيرات المنزلية ومدى التجهيزات التي تتوفر عليها هذه المنازل له مبرراته في هذا المجال فإن تاريخ هذه التغيرات والعوامل المتدخلة فيها يعطي فكرة أكثر توضيحا للتحولات المجالية التي شهدتها المنطقة على مستوي المجال غير الفلاحي، إن الحديث عن تاريخ هذه التغيرات سواء من حيث التوسع أو التجهيز يعتبر أمرا صعبا نظرا لمجموعة من العوامل حسب الفلاحين أهمها:

ضعف الإمكانات المادية لدى الفلاحين مما جعل عملية التغيير تقوم في سياق تدريجي (ذلك أن الفلاح كل مرة إن كان ينوى القيام ببناء جديد يقوم بشراء بعض المواد المستخدمة كالإسمنت أو الحديد وربما تدوم العميلة سنين).

عدم ضبط الفلاحين لتاريخ التغيير نظرا للعامل الأول.

لكن ذاكرة الفلاحين تقول بأن دوافع الاستقرار التي شهدتها المنطقة خصوصا منذ السبعينيات دفعت بهم إلى الاستقرار حول نقاط ارتكازا لمياه وفي تلك الفترة فإن مساكنهم كانت بالشكل التقليدي (الخيام) لكن نظرا لتحولهم من منمين إلى مزارعين فرض عليهم الاستقرار حول المناطق الزراعية ومع تحسن ظروفهم "النسبية" الاقتصادية بدأوا يشيدون منازلهم التي أغلبها حينئذ من الطين، لكن منذ نهاية الثمانينيات ومع تحسن مستوى المناخ والدفع الذي أعطته الدولة للقطاع الفلاحي خصوصا المروي منه، ومع تأثير التحضر على سلوكيات المجتمع بدأ الفلاحون يغيرون مساكنهم سواء من حيث التوسع أو التجهيز، حيث أظهرت نتائج العمل الميداني أن نسبة ٨% من الفلاحين تم تغيير منازلهم منذ أكثر من عشر سنوات في حين وصلت نسبة الذين تمكنوا من تغيير مساكنهم ما بين سنة إلى خمسة سنوات ٧٠% وهذا يعكس لنا مدى التحول المجالي الذي طرأ على المنطقة خصوصا في الفترة الأخيرة.

ويمكن مقارنة هذه النتائج بالنتائج التي توصل إليها المكتب الوطني للإحصاء حيث أظهرت النتائج المتعلقة بامتلاك السكن أن ١٦,٦% من السكان امتلكوا مساكنهم منذ أكثر من٥سنوات، بينما نسبة ٦٦,٧% امتلكوها خلال سنة إلى خمس سنوات بينما احتلت نسبة الذين امتلكوها منذ أقل من سنة إلى١٦,٧% (المكتب الوطني للإحصاء، الدليل السنوي للإحصاء ٢٠٠١ ص: ١٨٢) لكن ما هي العوامل المتدخلة في هذا التغير من حيث مصادر تمويلها ؟

مصادر تمويل السكن والعوامل المتدخلة فيه: نظرا للخصوصيات الاجتماعية من حيث الروابط

الأسرية العائلية . التي ما زال الأب هو المسؤول الأول عن الأسرة- فقد وجدنا أن الأب كان في مقدمة التغيرات التي طرأت على المساكن وذلك بنسبة ٨٠%، في حين يأتي في المرتبة الثانية الابن الأكبر وذلك بنسبة ضعيفة ١٢% أما النسب الباقية فيدخل فيها مختلف أفراد العائلة لكن بنسب متفاوتة، أما من حيث مصادر التمويل فلم نستطع تحديدها بدقة نظرا لعدم إفصاح الفلاحين عن تفصيلها ونوعية الحصول عليها، ويقتصرون في جوابهم بأن التمويل ذاتي لمختلف التجهيزات التي طرأت على منازلهم نتيجة عوامل مختلفة: تحسن المردودية، بالإضافة إلى عامل بيع القطيع وكذلك دور الأنشطة غير الفلاحية مثل التجارة والصيد النهري.

مصادر التمويل والعوامل المتدخلة فيه: أما القيمة الإجمالية لهذه التغيرات فإن تحديدها هو الآخر يصعب، ذلك أن المباني التي تم بناؤها لم يتم دفعة واحدة وإنما كان بشكل تدريجي ربما يستغرق بناؤها عدة سنوات، هذه الفترة الزمنية الفاصلة بين وضع الأساس ونهاية البناء يتخللها اضطراب مذهل في ارتفاع أسعار مواد البناء والتجهيزات المنزلية مما يستحيل على الفلاحين ضبط تلك التكاليف نتيجة الفوارق الزمنية بينها وكذلك عدم وجود فواتير لتلك المشتريات بالإضافة إلى أمية وجهل جل الفلاحين خصوصا إذا تعلق الأمر بالحسابات الرقمية.

وقد اختفى لنا من خلال العمل الميداني تدخلات الدولة على مستوى المجال غير الفلاحي خصوصا إذا تعلق الأمر بالسكن وملحقاته نظرا لغياب جهاز مؤسساتي لهذا الغرض

ثانيا: التحولات الاقتصادية:

لقد أدى الجفاف المتكرر على موريتانيا منذ نهاية الستينيات، وانخفاض أسعار الحديد في منتصف السبعينيات، إلى نهج سياسة اقتصادية تقوم على الاستدانة المكثفة وتنامي القطاع العمومي بشكل فوضوي مما أدى بالاقتصاد الموريتاني بالتوجه إلى حافة الانهيار(STRATEGIE DE LUTTE CONTRE LA PAUVRETEE EN MAURITANIE 1994 P : ٤) وأمام هذا الوضع المتدهور الذي لا يتماشى مع التنمية والتطور الحديث كان تبني الدولة لعدد من برامج التنمية القطاعية، التي كان أهمها التوجه نحو تطوير المجال الزراعي للضفة اليمنى لنهر السنغال والنهوض به من الوضع التقليدي المتدهور إلى وضع جديد أكثر انتعاشا وهذا التوجه لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التركيز على الزراعة المروية باعتبارها النشاط الكفيل بإحداث تغير جذري وسريع في أنماط وأساليب الإنتاج، ومن شأنه أن يحدث تحديثا في مجال الإنتاج يتماشى والمتطلبات الاستهلاكية للمواطنين من حيث الكم والكيف.

إلا أن هذا التوجه ظل محدودا حتى بداية الثمانينيات عندما لجأت الدولة إلى اتباع مجموعة من

السياسات التشجيعية والاستثمارية لدعم ذلك التوجه منها تهيئة الأراضي واستصلاحها وتوزيعها على المزارعين، ووضع سياسة قرض لا مركزية تكون كفيلة بتغطية احتياجات المزارعين في مجال القرض الزراعي وحل مشاكلهم، والرفع من فعالية التأطير والإرشاد الزراعي... كما تم فتح الباب أمام القطاع الخاص للاستثمار في الزراعة ودعمه، نتيجة لهذا التوجه فقد نص المخطط الوطني الثالث للتنمية الاقتصادية والاجتماعية على ضرورة إتباع سياسة الإنتاج الأرزي على حساب الحبوب الأخرى خصوصا في المناطق الجنوبية المحاذية لنهر السنغال (اترارزه، غورغول، لبراكنة، كيدي ماغا) وقد عملت الدولة منذ بداية الستينيات على استصلاح بعض الأراضي لغرض الزراعة على طول امتداد ضفة النهر سعيا منها إلى تنمية الزراعة والنهوض بها داخل هذا المجال،(تقرير مقدم من طرف الوفد الموريتاني حول ندوة منظمة الاكتفاء الذاتي في مجال الغذاء لدى المغرب العربي . ١٩٩٠ ص: ١٩-٢١) غير أن تلك المحاولات ظلت محدودة واقتصرت على

استصلاح بعض المساحات المروية الصغيرة، لكن تبعا لهذه التوجهات ستعرف الزراعة المروية توسعا ونموا ملحوظا، فقد تم البدء لأول مرة في إعداد واستصلاح مساحة زراعية صغيرة سنة ١٩٦٣ تقدر ب: ٢٦٠هكتارا في دار البركة في مقاطعة بوكي وفي سنة ١٩٦٦ تم استصلاح ١٦هكتارا تم توزيعها على ٣٢ مزارعا بمعدل ٠,٥هكتارا للفرد وخلال سنة ١٩٧٨ تم إعداد حصيلة للمساحات الزراعية الصغيرة، التي تم استصلاحها للدراسة السوسيو اقتصادية لمنظمة استثمار نهر السنغال(Etat de l'agriculture en Mauritanie et objective d'une recherche pour son développement ; 1984 p : ١٥٣) وهي ١٨ مزرعة صغيرة تم استصلاحها بمساحة ١٤٠٤ هكتارا.

وخلال سنة ١٩٨٣ تم استصلاح العديد من المساحات الصغيرة كان في قطاع روصو منها ٤٠ مزرعة بمبادرات خصوصية على مساحة ٦٥٢ هكتارا تتراوح مساحة الواحدة منها ما بين ١٠ إلى ٣٠هكتارا (١١SONADER 1982p)

أهمية بعض الأنشطة غير الفلاحية:

من السهل الحصول على إجابات فيما يتصل بالنشاط الاقتصادي الذي يمارسه الفرد ولكن من الصعب الوصول إلى معطيات لها قيمتها عندما يتعلق الأمر بالإدلاء بالدخل ومكوناته خاصة في المناطق التي لا تزال عمليات جمع البيانات فيها غير منتظمة)سيدي عبد الله ولد المحبوبي، ١٩٩٧، ص : ١٥٩).

و مع ذلك قد تظهر بعض المؤشرات التي يستشف منها مدى مزاولة الشخص لأعمال أخرى، وفي هذا الصدد أظهر إحصاء ١٩٧٧ أن نسبة ٣٤,٨٨% من سكان ولاية اترارزه يمارسون الزراعة، في حين تمارس التجارة نسبة ١٩,١٨ % و الإدارة والبنوك ٦,٩٣% بينما الصناعة التقليدية ٦,٠٣% أما النسب الباقية فتتوزع

بتباين بين النقل والمواصلات والبناء والأشغال العمومية)المكتب الوطني للإحصاء، إحصاء ١٩٧٧،ص: ١٢٣).

ويرجع ارتفاع نسبة العاملين في الزراعة إلى الإمكانات الزراعية المهمة التي تتوفر عليها الولاية كإحدى أهم الولايات التي يشقها نهر السنغال، مما يجعلها تحتل المرتبة الأولى في إنتاج وزراعة الأرز على المستوى الوطني، وقد بين إحصاء ١٩٨٨ أن توزيع هذه الأنشطة لم يشهد تحولا مهما سوى بروز بعض القطاعات الجديدة كالصيد النهري والغابات(الزراعة٣٨%، التجارة ٢٢,٢%، الإدارة ومصالح أخرى ١٧,٣٤%، الصيد النهري ١,٣٣%، الغابات ٠,٣%)، و بالنظر إلى نتائج العمل الميداني، من خلال الجدول يتبين أن الزراعة المروية تحتل المرتبة الأولى في منطقة الدلتا بنسبة ١٠٠% بوصفها النشاط الأساسي المزاول في المنطقة، هذا مع ظهور أنشطة اقتصادية يزاولها السكان من أجل توفير دخل دائم خارج المجال الفلاحي كالتجارة بنسبة ٥٧,٥% و الصيد النهري والصيد النهري بنسبة ٢٦% والبناء ١٦,٥% هذا مع تباينه في منطقة ريف النهر السنغالي.

هذا مع ظهور أنشطة أخرى ثانوية ظهرت مع الحاجيات المتزايدة للسوق مثل الخياطة والصباغة، والدباغة... ويرجع ارتفاع نسبة العاملين في التجارة بعد النشاط الأول الزراعة إلى كون المنطقة تمثل منطقة عبور حدودية (موريتانيا . السنغال)، ظلت إلى وقت قريب تمر عبرها جميع البضائع إلى موريتانيا من السنغال قبل استكمال ميناء نواكشوط مما زاد من أهمية المنطقة من الناحية التجارية.

أما فيما يتعلق بالدخل المحصل عليه من هذه الأنشطة سواء كانت فلاحية أو غير فلاحية فإن الحصول عليه يتعثر نتيجة عدم إفصاح الفلاحين عنها، وذلك تخوفا منهم من معرفة حقائقهم المادية وما يرتبط بذلك من عادات وتقاليد لدى المجتمع.

أما فيما يخص استثمار المداخيل سواء الفلاحية أو غير الفلاحية فقد كانت الأجوبة متباينة عليها، حيث أظهرت العينة المدروسة أن نسبة ٣١,٥% من الفلاحين تستثمر أموالها في الأرض وهذا دليل واضح على أهمية الدخل نتيجة الكلفة المرتفعة للعقارات، في حين صرحت نسبة ٢٧% استثمارها في التجارة، أما نسبة ٢٠,٥ % فتستثمرها في الماشية باعتبارها أسرع نموا في ظروف الرعي الجيد، أما النسبة الباقية فتستثمرها في خدمات أخرى.

خاتمة : لقد حاولنا في هذا البحث التعرض للتحولات المجالية والاقتصادية التي شهدتها منطقة ريف النهر السنغالي بموريتانيا سواء على المستوى المجالي المرتبط بشكل أساسي بالملكية العقارية وجذورها التاريخية التي شكلت بؤرة صراعات في المنطقة، الشيء الذي دفع الدولة سنة١٩٨٣ إلى إصدار قانون الإصلاح

العقاري والأرضي بموريتانيا والذي يلغي التملك التقليدي للأراضي، ويهدف إلى استصلاح الأراضي الزراعية والتكثيف الزراعي في منطقة ريف النهر السنغالي بموريتانيا.

أو على مستوى المجال غير الفلاحي والذي تبين أن المنطقة شهدت تحولات مهمة خصوصا على مستوى السكن، سواء تعلق الأمر بتحوله من هش إلى صلب مرورا بالمزدوج، أو في حجمه أو المواد المستعملة فيه والتغيرات الطارئة عليه مما سمح لنا بالحديث عن تحولات اقتصادية مهمة ركزنا خلالها على الأنظمة الزراعية التي كانت سائدة في المجتمع مع مميزات اجتماعية متباينة والتي أدى دخول الاستعمار إلى إدخال عادات وتقاليد جديدة عليها، أهمها العامل النقدي نتيجة الضرائب التي ظل يفرضها على المجتمع وتركيزه على المجال الرعوي وإهمال المجال الزراعي الذي شهد تحولا مهما خاصة بعد فترة الاستقلال، نظرا لسنوات الجفاف المتتالية على البلاد وبحث الدولة عن بديل زراعي أكثر مقاومة للظروف المناخية، مما أدى إلى ظهور الزراعة المروية "الأرز"، الذي ارتبطت زراعتها بالمساحات المؤطرة من طرف الدولة والاستصلاحات المتتالية التي شهدتها الأراضي الزراعية، مما أدى إلى الرفع من مردوديته نتيجة الاهتمام الذي أولي له من طرف الدولة والمجتمع القروي، مما انعكس إيجابا على دخل الفلاحين الذين ما زالت وضعيتهم الاقتصادية والاجتماعية وحتى الثقافية تحتاج إلى مزيد من تضافر الجهود لتنميتها مما دفعهم إلى مزاولة بعض الأنشطة غير الفلاحية التي ظهرت نتيجة متطلبات العصر. وتفرض على الدولة اتخاذ اجراءات تنموية جديدة في ظل العولمة.

قائمة المراجع

- وزارة التخطيط الموريتانية. (١٩٦٦). الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٦٣–١٩٦٦. نواكشوط، موريتانيا.
- وزارة التخطيط الموريتانية. (١٩٨٠). الخطة الاقتصادية والاجتماعية ١٩٧٦–١٩٨٠. نواكشوط، موريتانيا.
- وزارة التنمية الريفية. (١٩٩٤). تقرير إدارة القروض الزراعية حول الحملة الزراعية لسنة ١٩٩٤. نواكشوط، موريتانيا.
- وزارة التنمية الريفية. (١٩٩٦). برنامج الاستثمار الخماسي ١٩٩٢–١٩٩٦ (ورقة تحضيرية). نواكشوط، موريتانيا.
- وزارة التنمية الريفية. (٢٠٠٠). تقرير إدارة القروض الزراعية بولاية الترارزة حول الحملات الزراعية ١٩٩٨–٢٠٠٠. نواكشوط، موريتانيا.
- وزارة التنمية الريفية والبيئة. (٢٠١٠). الندوة المستديرة حول تنمية الزراعة المروية. نواكشوط، موريتانيا.
- اللجنة الوطنية للأمن الغذائي. (١٩٩٣). الخطة الوطنية للأمن الغذائي. نواكشوط، موريتانيا.
- الإدارة الجهوية للتنمية الريفية بولاية الترارزة. (١٩٩١). تقرير حول الإدارة وأهم أنشطتها. الترارزة، موريتانيا.
- المكتب الوطني للإحصاء. (١٩٧٧). الإحصاءات الوطنية. نواكشوط، موريتانيا.
- المكتب الوطني للإحصاء. (٢٠٠١). الدليل الإحصائي السنوي ٢٠٠١. نواكشوط، موريتانيا.
- الشركة الوطنية للتنمية الريفية (سونادير). (٢٠٠٤). تقرير سنوي. نواكشوط، موريتانيا.
- التعداد العام للسكان والمساكن. (١٩٨٨). المجلد الثالث. نواكشوط، موريتانيا.
- الدولة الموريتانية. (١٩٨٦). مخطط تهيئة المجال الترابي. نواكشوط، موريتانيا.
- الدولة الموريتانية. (١٩٩٤). استراتيجية مكافحة الفقر في موريتانيا. نواكشوط، موريتانيا.
- الدولة الموريتانية. (١٩٩٦). تقرير التنمية البشرية المستدامة في موريتانيا. نواكشوط، موريتانيا.
- الدولة الموريتانية. (١٩٨٤). واقع الزراعة في موريتانيا وآفاق البحث من أجل تنميتها. نواكشوط، موريتانيا.
- بوضوح، محمد. (٢٠٠١). دور الزراعة ذات الجودة في التحولات الاقتصادية والاجتماعية والمجالية وآفاق التنمية بالمناطق الجبلية الريفية: نماذج من الشرق الأوسط (أطروحة دكتوراه دولة غير منشورة). جامعة محمد الخامس، الرباط، المغرب.
- لَحْسَن، جان. (١٩٨٨). تحولات المجال الفلاحي المغربي: دراسة مقارنة نسقية. مجلة كلية الآداب، كلية الآداب، مكناس، العدد الثاني.
- غليلس، عمر. (٢٠٠٩). مفهوم ظاهرة التصحر ونظامها الجغرافي. مجلة ميسان للدراسات الأكاديمية، (١٥).
- وفد الجمهورية الإسلامية الموريتانية. (١٩٩٠). تقرير مقدم إلى ندوة منظمة الاكتفاء الذاتي الغذائي بالمغرب العربي. تونس.